المغرب العربي وضرورات التجمع الإقليمي

عود على بدء

أ.د. محمد علي داهش(*)

مقدمة

قضية العمل العربي المشترك بعامة، والعمل المغاربي المشترك بخاصة، قضية مصيرية وملحة يفرضها الواقع المعاش على ضوء التحديات الداخلية والخارجية التي يعيشها الوطن العربي. وهذه التحديات معروفة وفاعلة ومؤثرة في الخريطة العربية، وتستهدف في مخرجاتها النهائية الأمة العربية قوميا وحضاريا، ومكانة استراتيجية، ومستودعا قيميّا، وإمكانات اقتصادية ستبقى في المنظور القريب فاعلة ومؤثرة في رسم الخريطة الاقتصادية للعالم.

وفي هذا العصر الذي شهد قيام تجمعات دولية وإقليمية وتكتلات اقتصادية كبرى في العديد من مناطق العالم، يصبح من الضرورات الملحة أن تلتقي الأمة العربية مع نفسها وأمام العالم، كتلة اقتصادية على الأقل، في ظل غياب الوحدة أو الاتحاد بين أقطارها سياسيا، ومدعاة ذلك تحقيق القدرة على التفاوض من موقع أقوى. وعليه، بات العمل المشترك سواء بوضعه الثنائي أو الإقليمي أو العربي على

(*) كلية الآداب / جامعة الموصل.

طريق التكامل والاندماج والتجمع خيارا منقذا لحل المشكلات المطروحة في المجالات كافة، وفي المجال الاقتصادي بخاصة.

ان العودة إلى تطبيق المواثيق والاتفاقيات والمعاهدات التي صدرت عن جامعة الدول العربية، أو التي حظيت بموافقتها، يعد خطوة أساسية لإرساء دعائم العمل المشترك في حياتنا العربية المعاصرة، وركيزة قوية لمواجهة تحديات القرن الجديد بكل ما يحمله من مفاجآت متلاحقة تستهدف تقزيم وتهميش هذه الأمة، وتفكيك قدراتها، وتفتيت مقوماتها، وصولا إلى النيل منها قوميا وحضاريا، وإيقاعها في أسر التبعية والدوران في فلك المراكز الاقتصادية الكبرى والخضوع لتأثيراتها، وإفقادها القدرة على المناورة للدفاع عن حقوقها وتطلعاتها المشروعة في المجالات كافة.

خلفية العمل المغاربي المشترك

بدأت خطوات العمل المشترك على طريق التكامل والاندماج بين أقطار المغرب العربي عام 1964 بتأسيس (اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي)، ومن خلالها عقدت سبعة لقاءات بين وزراء اقتصاد أقطار المغرب العربي، وصدر عنها العديد من الاتفاقيات والكثير من الدراسات القطاعية المهمة في مختلف المجالات. وجاء (ملف الصحراء الغربية) ليضع حداً لجهود التقارب المغاربي منذ عام 1975، حيث واصلت أقطار المغرب العربي سياسة منفردة في التنمية الوطنية وفي التعامل الخارجي وبخاصة مع المجموعة الاقتصادية الأوربية[1]، في وقت استمرت فيه تعاني من أزمات اقتصادية، وعجز متواصل في ميزان المبادلات

(1) عبدالحميد براهيمي: أبعاد الاندماج الاقتصادي واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت 1991)، ص 221 ـ 223.

التجارية مع الخارج في السلع الاستراتيجية والحبوب بخاصة، فضلاً عن تصاعد المديونية الخارجية على ضوء تنامي عدد السكان وحجم (الفجوة الغذائية)، طوال حقبة السبعينات والثمانينات[2].

أثرت المشكلات البينية (الحدود + ملف الصحراء) تأثيرا سلبياً في العلاقات المغاربية، وتباعدت أقطار المغرب العربي وتنافرت وتنافست ثم تقاربت بثنائيات متقابلة ظرفية (1983 ، 1984)، وأخيرا أيقنت أن التنافر والتنافس لم يخرج الأقطار المغاربية (عدا ليبيا) من أزمتها الاقتصادية / الاجتماعية، وباتت الضرورة الملحة تقتضي حل المشكلات الاقتصادية المتفاقمة بعيداً عن (المزاج السياسي) وقريبا من الواقع المعاش وتأثيراته الاقتصادية الفاعلة في المجتمعات المغاربية، فكانت نهاية الثمانينات بدءاً للعودة نحو البدايات.

---

(2) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، (الخرطوم 1987)، ص 365، 367، 371، 383، 399؛ المجلد (14)، (الخرطوم 1993)، ص 406، 412؛ المجلد (14)، (الخرطوم 1994)، ص 374، 396، 400، 402؛ بدائل إقامة نظام إقليمي عربي لمخزون طوارئ الحبوب، (الخرطوم 1995)، ص 71؛

خليل حماد: الفجوة الغذائية والأمن الغذائي، مجلة المستقبل العربي، العدد (21)، (بيروت 1996)، ص 95 – 96؛

صالحي صالح: التبعية الغذائية واستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي في إطار التكامل بين الاقطار المغاربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 211)، (بيروت 1996)، ص 107؛

صلاح وزان: تنمية الزراعة العربية، الواقع والممكن، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت 1998)، ص 29 – 31.

L'Etat du monde 1993-1994. (Paris: La De'courerte, [S.d];

Human Development Report 2000, United Nation Development Programme (UNDP), New York, Oxford University Press, 2000, many pages.

اتحاد المغرب العربي

شهدت أقطار المغرب العربي منذ نهاية الثمانيات مناخاً سياسياً سادته روح التفاؤل والحوار والتفاهم والنظر إلى المشكلات البينية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بنظرة واقعية، وبدا وكأن مرحلة جديدة بدأت، وبدأت معها تنطوي صفحات الماضي القريب بكل ما شابها من تباعد أو تنافر وتنافس، أو تقارب حذر، أو لقاء ظرفي، حيث تحرك المسؤولون في أقطار المغرب العربي نحو الوضع الطبيعي في العلاقات الأخوية التي تربط أبناء الأمة العربية في هذا الجزء من الوطن العربي الكبير. وكان مفتاح ذلك التقارب، المصالحة الجزائرية – المغربية التي تمت على هامش مؤتمر القمة العربي الاستثنائي (قمة الانتفاضة) الذي عقد في العاصمة الجزائرية أبان الحقبة من 7 – 10 حزيران / يونيو 1988. وعلى ضوء اللقاءات والمشاورات المكثفة بين القادة المغاربيين في زرالدة الجزائرية يوم 10 حزيران – يونيو 1988، تقرر تكوين لجنة تتولى وسائل تحقيق التقارب على طريق التعاون والتكامل، واجتمعت اللجنة في مدينة الجزائر في 13 تموز / يوليو 1988، وانبثقت عنها خمس لجان فرعية مكلفة بالتنظيم والهيكلة والاقتصاد والمالية والإعلام والشؤون الاجتماعية والإنسانية والأمنية. ولما كانت الأوضاع الاقتصادية في أقطار المغرب العربي عموماً قد بلغت حالة من التأزم بعد منتصف الثمانينات (على ضوء الانخفاض الحاد في أسعار النفط عام 1986)، فضلاً عن استمرار عدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتنامي حجم الفجوة الغذائية، وانكشاف أقطار المغرب العربي على الخارج بشكل بات يهدد الأمن الوطني والإقليمي، والعربي بالنتيجة، فقد اتفق المجتمعون على أن يكون التكامل الاقتصادي بين أقطار المغرب العربي هو

المنطلق، وذلك من خلال إقامة مؤسسات اقتصادية مشتركة والسماح بحرية تنقل الأفراد والبضائع بعد التوصل إلى الصيغة السياسية المناسبة لتحقيق الوحدة أو الاتحاد بين أقطار المغرب العربي.

وعلى ضوء انتهاء أعمال اللجان المنبثقة عن قمة زرالدة في نهاية العام 1988، صدر البيان الختامي في 24 كانون الثاني / يناير 1989، وتقرر عقد (القمة المغاربية) في مدينة مراكش المغربية، والتأم القادة المغاربيون في المؤتمر خلال الحقبة من 15 – 17 شباط / فبراير 1989، وأعلن القادة المغاربيون عن معاهدة تأسيس (اتحاد المغرب العربي).

تضمنت معاهدة الاتحاد[3]، وثيقة[4] إعلان قيام الاتحاد ودوافع ذلك، ومنذ البدء كانت الدوافع التاريخية والحضارية هي الأساس في المنطلق على ضوء ما يجمع أبناء المغرب العربي (والأمة العربية عامة) من روابط مشتركة منها (وحدة الدين واللغة والتاريخ ووحدة الأماني والتطلعات والمصير...)، وكانت تلك الروابط (خير سند للكفاح المشترك من اجل الحرية والكرامة). كما نصت الوثيقة على أن هذا الاتحاد جاء (تجسيدا لأرادتنا المشتركة ... للبحث عن افضل السبل والوسائل المؤدية إلى بناء صرح المغرب العربي) والاستجابة للرغبة الشعبية وطموحاتها (وتطلعاتها إلى الوحدة).

ويبدو من قراءة وثيقة معاهدة الاتحاد، أن القادة المغاربيين أعطوا لوحدة المرجعية التاريخية والحضارية، فضلاً عن وحدة المرجعية الكفاحية والنضالية

(3) انظر نص المعاهدة في: وزارة الثقافة والإعلام التونسية: اتحاد المغرب العربي، مشروع يتجسّم، (تونس 1990)، ص 34 ـ 44.

(4) المصدر السابق، ص 34 ـ 36.

والفكرية (مكتب المغرب العربي 1947 – لجنة تحرير المغرب العربي 1948، مؤتمر طنجة 1958) هذه الأهمية التي لا غنى عنها للتذكير والتأسيس لتقارب مغاربي / عربي لمواجهة مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل على ضوء تأكيد الجذر التاريخي الموحد الذي يعني الشخصية العصرية الموحدة، لكي يأخذ العمل الاتحادي قيمته وأهميته وضرورته باعتباره خيارا منقذا لحاضر الأجيال ومستقبلها.

ولما كان البعد الاقتصادي يمتلك الفاعلية في التقارب والتعاون على طريق التكامل والاتحاد في الحقبة المعاصرة، فأن إعطاء هذا البعد (الذي يتعزز اكثر بالعمق التاريخي والحضاري والنضالي) للعمل الاتحادي بين أقطار المغرب العربي، كان خطوة بالاتجاه الصحيح. ومن هنا أكدت الوثيقة ما يجمع أقطار المغرب العربي من وحدة الأرض وما يتوفر فيها من إمكانات اقتصادية ومعدنية تستطيع ان تحقق التكامل والقوة استعدادا لما يواجه الواقع المغربي من تحديات اقتصادية داخلية (إخفاق التنمية الوطنية – القطرية -، عدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي – اتساع حجم الفجوة الغذائية – تصاعد مستمر في المديونية الخارجية...)، وخارجية (السوق الأوربية المشتركة – أصبحت الاتحاد الأوربي عام 1992) ومشاريع الحوار المطروحة (الحوار المتوسطي – حوار الشمال والجنوب – الحوار الأوربي – الأفريقي ...) وعلى هذا أكدت الوثيقة ان (ما يحدث من تحولات، وما يتم من ترابط وتكامل على الصعيد الدولي بصفة عامة وما تواجه دولنا وشعوبنا من تحديات....) يدفع باتجاه (المزيد من التآزر والتضامن وتكثيف الجهود من اجل الوصول إلى الهدف المنشود)، وما دامت أقطار المغرب العربي تتوفر على (مكانات بشرية طبيعية واستراتيجية) كما تؤكد الوثيقة، فأن توحدها يعزز من قدرتها على (مواجهة التحديات ومواكبة التطورات المرتقبة في العقود المقبلة) فضلا عن أهداف عربية انطلاقا من الإيمان (بأن مغربا عربيا موحدا يشكل مرحلة أساسية في طريق

الوحدة العربية). وأهداف دولية تؤكد (الانفتاح على الغير والتعلق بمبادئ الفضيلة الدولية).

تضمنت معاهدة اتحاد المغرب العربي (19) مادة حددت أهدافه. ففي الميدان السياسي، أكدت العمل على تحقق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق يقوم على أساس الحوار وتمتين أواصر الاخوة التي تربط أقوى الأعضاء وشعوبها بعضا ببعض، وتحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها. وفي هذا الميدان ثمة إشارة ضمنية إلى ضرورة تجاوز المشكلات السياسية البينية (الحدود + الصحراء الغربية) وحلها من خلال الحوار والتفاهم بما يخدم المصالح المشتركة بروح أخوية تحقق مصالح الشعب في المغرب العربي. وفي الميدان الاقتصادي، أكدت تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية)، والعمل على إقامة مشاريع اقتصادية مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية، كما حددت أهدافا ثقافية وأمنية وعسكرية[5]. وعلى العموم كانت معاهدة الاتحاد، عمومية ومختصرة في صياغة موادها.

ونصت معاهدة الاتحاد على البناء الهيكلي للاتحاد، وتضمنت:

1- **مجلس الرئاسة**، وهو أعلى سلطة في الاتحاد ويتكون من رؤساء الأقطار الأعضاء وتكون رئاسته بالتناوب ولمدة ستة اشهر، وعدلت المدة لتكون سنة كاملة، وللمجلس صلاحية عقد دورات استثنائية كلما دعت الضرورة إلى ذلك (المادة 4)، وحددت المادة (5) ان مجلس الرئاسة هو وحده الذي يمتلك السلطة في اتخاذ القرارات.

(5) المصدر نفسه، ص 37 ـ44.

2- **مجلس رؤساء الوزراء**، الذي أكدت المادة (7) اجتماعاتهم كلما دعت الضرورة، لكنها لم تحدد اختصاصات المجلس.

3- **مجلس وزراء الخارجية**، وهو الأكثر فاعلية باعتباره مساعدا لمجلس الرئاسة ويشكل عنصر الوصل بين مجلس الرئاسة ولجنة المتابعة واللجان الوزارية المختصة.

4- **لجنة المتابعة**، واللجان الوزارية المختصة انشأتها المادة (9،10) من المعاهدة، واللجان المختصة نشأت بعد القمة الثانية (تونس 1990) وتتكون لجنة المتابعة من ممثل واحد عن كل حكومة وهي مكلفة بإبداء ملاحظاتها ومقترحاتها إلى مجلس وزراء الخارجية.

5- **الأمانة العامة**، وهي وفق المادة (11) تتكون من ممثل عن كل دولة وتمارس أعمالها تحت إشراف رئيس الدورة ولم تحدد اختصاصاتها، وان وجدت فهي ضيقة جدا ومختصرة، ولم يتم الاتفاق على مكان دائم لها إلا في الدورة الرابعة (1991) حيث أصبحت الرباط مقرا لها.

6- **مجلس شورى الاتحاد**، وهو ما أريد له ان يتشكل وفق المادة (12)، من المجالس النيابية لجميع الأقطار، حيث يتكون من (30) عضوا عن كل قطر بعد التعديلات، وهو خاضع لمجلس الرئاسة الذي له وحده ان يدعو للاجتماع خارج دوراته الاعتيادية السنوية. وتجد هذه الفكرة جذورها في نتائج مؤتمر طنجة للعام 1958. أما اختصاصاته فتنحصر في إبداء الرأي حول المشاريع والقرارات التي يحيلها إليه مجلس الرئاسة. ويعمل مجلس الشورى على تقديم التوصيات التي يرى فيها تعزيزاً للاتحاد وأهدافه أو تحقيقا لها.

7- **الهيئة القضائية**، تشكلت وفق المادة (13) من معاهدة الاتحاد، ومن عضو عن كل دولة، وتكون اجتماعاتها بدعوة من مجلس الرئاسة أو من أحد الأقطار الأعضاء

إذا ما حدث خلاف حول المعاهدة أو ما يتعلق بها، وتكون أحكامها ملزمة ودائمة، وهو أمر جديد وغير مألوف في السابق. إذ ان محكمة العدل الدولية لا تكون أحكامها ملزمة ونهائية إلا بموافقة أطراف النزاع. ومن هنا اعتبرت هذه تطورا في مجال تشريع المعاهدات المنشئة لمحاكم دولية، وهو أمر يختلف عن (هيئة تسوية المنازعات) التي اقرها ميثاق مجلس التعاون الخليجي، حيث يشكلها المجلس الأعلى وتكون فتواها استشارية وليست حكما نهائيا. واتخذت الهيئة القضائية من العاصمة الموريتانية نواكشوط مقرا لها[6].

تميزت معاهدة اتحاد المغرب العربي (باستثناء الهيئة القضائية ومجلس الشورى) بالغموض والمرونة، ويتجلى ذلك في عدم تحديد اختصاصات واضحة للمؤسسات المختلفة بشكل يمنع تداخل وظائف الهياكل الإدارية للاتحاد. أما المرونة فتتأتى من خلال ترك المجال مفتوحا دون تقييد للمؤسسات وبخاصة مجلس الرئاسة، وبالتالي إمكانية التدخل في أي شيء دون ان يكون مقيدا.

ان نشأة اتحاد المغرب العربي وما أنبثق عنه من هياكل ولجان لم يرق إلى صيغة (الاتحاد الفيدرالي) حتى وان كانت محاولة الاقتباس أو الاستعارة لمؤسسات الصيغة الفيدرالية واضحة في الاتحاد، إلا ان تجريدها من وظائفها الفيدرالية جعلها قريبة من الصيغة (الكونفدرالية) من حيث هياكله وطرق عمله وكيفية

(6) النان ولد المامي: اتحاد المغرب العربي وآفاقه المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، (بغداد 1996)، ص 121 ـ 124؛
اتحاد المغرب العربي، مشروع يتجسم، ص 47.

التمثيل في مؤسساته[7]. ومع ذلك فأن الاتحاد قابل للتطوير في ضوء ما تطرحه الأزمات والتحديات الداخلية والخارجية.

إبان الدورة الأولى لمجلس الرئاسة والمنعقدة في تونس (21 – 23 كانون الثاني / يناير 1990)، تم استبعاد قضية الصحراء الغربية ومشكلات الحدود، وهما من ابرز عوائق التقارب المغاربي، وكان المفروض وضع استراتيجية مشتركة لمواجهة هاتين المشكلتين المزمنتين. واهتمت قمة تونس بالجانب المؤسسي للاتحاد، فضلا عن أحداثها أربع لجان متخصصة جاءت كما يأتي:

1. لجنة الأمن الغذائي.
2. لجنة الاقتصاد والمالية.
3. لجنة البنية الأساسية.
4. لجنة الموارد البشرية.

ان تشكيل اللجان الأربع، يوحي بغلبة الخطاب الاقتصادي الذي يركز على معالجة الأوضاع الاقتصادية للأقطار المغاربية. ودفعت إلى ذلك مجموعة عوامل، منها معاناة الأقطار المغاربية (عدا ليبيا) من أزمات اقتصادية أهم مظاهرها ضعف معدلات التنمية وانخفاض حجم الناتج القومي، وانخفاض مستوى دخل الفرد، علاوة على تفاقم (أزمة الخبز)[8]. وتبين ان النمو في حجم الإنتاج الزراعي كان ضعيفا في ظل تصاعد الحجم السكاني الذي وصل إلى 726, 63 مليون نسمة عام 1990. وهذه

(7) المامي، المصدر السابق، ص 125.

(8) عمر عز الرجال: قمة تونس لاتحاد المغرب العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد (100)، (القاهرة 1990)، ص 187؛

جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، التقرير الاقتصادي الموحد، 1995، الملحق رقم (5/4)، ص 359؛

وزان، المصدر السابق، ص 109.

الزيادة السكانية لم تصاحبها فعالية توظيفية للطاقة البشرية، الأمر الذي قاد إلى عجز غذائي متنام، وعليه ستبقى الظاهرة السكانية مشكلة في الأقطار المغاربية في ظل السياسات والمناهج الحالية التي تهمل دور الإنسان في العملية التنموية وتعمل على تهميشه والتقزيم من وظيفته الحضارية[9].

ان النتائج التي خرجت منها قمة تونس، لم تكن بمستوى التحديات المطروحة، ولا حتى بمستوى ما كان يتوقعه الشعب، ومع ذلك فأنها أولت عناية خاصة بمسألة (الأمن الغذائي)، وإمكانية قيام (سوق مغاربية مشتركة). ومن اجل تسهيل عمليات التبادل التجاري تمت الموافقة على إصدار بطاقة موحدة. وشملت الاتفاقيات جملة من المسائل تتعلق بالتعاون المشترك، تضمنت المنتجات الزراعية والتنسيق في مجال استثمار الأراضي الزراعية، وتشجيع وضمان الاستثمارات والتعاون في ميدان الضرائب لمنع الازدواج الضريبي وإقامة وحدة جمركية والتعاون المشترك في ميدان النقل البري للمسافرين والبضائع. ومع ذلك بقي حجم التعاون والتنسيق في مجال الاقتصاد والتنمية بعيدا عن مجال التعاون الاستراتيجي بين القطاعات الإنتاجية والخدمية الهامة. وتقرر وضع أربع مراحل على طريق قيام السوق المغاربية المشتركة قبل العام 2000، وذلك بالعمل على:

1. إنشاء منطقة للتبادل الحر للمنتجات المغاربية قبل العام 1992.
2. وحدة جمركية نهاية العام 1995.
3. سوق مشتركة نهاية العام 2000.
4. وحدة اقتصادية[10].

(9) صالح، المصدر السابق، ص 108 ـ 109.

(10) المامي، المصدر السابق، ص 145، عز الرجال، المصدر السابق، ص 188.

انعقدت الدورة الثانية لمجلس الاتحاد في الجزائر (21 – 23 تموز / يوليو 1990) وتمت صياغة العديد من الاتفاقيات الاقتصادية الخاصة بالجانب الزراعي (الفلاحي)، والدعوة إلى صياغة برنامج تنفيذي يؤكد إقامة منطقة للتبادل الحر والاتحاد الجمركي والسوق الموحدة على ضوء الدعوة لإنشاء السوق المغاربية الفلاحية المشتركة الذي عد قيامها يمثل المرحلة النهائية لعملية البناء. وتم عقد اتفاقيتين خاصتين بالحجر الزراعي والطب البيطري والتعاون في مجال الصحة الحيوانية بين أقطار الاتحاد[11]، فضلا عن قرارات خاصة بالضرائب والرسوم قصد الحماية الموحدة للسوق المغاربية، وقرارات أخرى تتعلق بالتعاون الثقافي والخدمي.

وعلى ما هو واضح من واقع اقتصادي زراعي قائم في الأقطار المغاربية، جاء التركيز على الجانب الزراعي (الفلاحي). إذ قدرت المساحة الإجمالية للأراضي الزراعية في أقطار المغرب العربي بـ 8, 468 مليون هكتار تتوزع بنسب متفاوتة بين الأقطارالخمسة. وتأتى في مقدمتها الجزائر (2, 238 مليون هكتار)، وليبيا (186 مليون هكتار)، وموريتانيا (5, 102 مليون هكتار)، ثم المغرب بنحو (6, 44 مليون هكتار)، وتونس (5, 15 مليون هكتار). فيما قدرت مساحة الأراضي الزراعية المتاحة للاستغلال بنسبة لا تزيد على 5, 4 % من المساحة الكلية البالغة (21) مليون هكتار، وتشكل 30% من المساحة المزروعة في الوطن العربي، هذا فضلا عن الأراضي القابلة للزراعة والممكن استصلاحها في

(11) إمحمد مالكي: ديناميكية الاندماج الجهوي والتعاون الغذائي في إطار اتحاد المغرب العربي 1989 ـ 1996، مجلة شؤون عربية، العدد (191)، (القاهرة 1997)، ص 184.

المناطق الجافة أو في المناطق الصحراوية[12]. وقدر نصيب الفرد المغاربي (وعلى ضوء الحجم السكاني) من الرقعة الزراعية بحدود 39, 0 هكتار / فرد، في مقابل 26, 0 هكتار / فرد على الصعيد العربي و 28, 0 هكتار / فرد على الصعيد العالمي. وهذا يعني ان هناك تدنيا في الرقعة الزراعية قياسا للحجم السكاني مما يترتب عليه استنزاف الأرض والإخلال بمعادلة الأرض / السكان، ويؤدي ذلك إلى إنهاك التربة وضعف قدرتها الإنتاجية، الأمر الذي ينعكس على إنتاجية المزارع المغاربي والذي لا يكفي إنتاجه سوى ثلاثة أفراد، في حين ان إنتاجية نظرائه في الدول المتقدمة تكفي لغذاء ما يقارب 150 فردا[13].

وتؤثر في الإنتاجية المنخفضة عوامل متعددة منها مناخية ومنها تقنية وعمرانية، حيث تزحف المدن على الأراضي الزراعية نتيجة للضغط السكاني، وهذا يعني بالنتيجة العجز عن تحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي، وتعويض ذلك بالاعتماد على الأسواق الخارجية، وما يترتب على ذلك من إخلال بالميزان التجاري وتأثير في الدخل القومي.

وحين انعقدت الدورة الثالثة لمجلس الاتحاد (10 – 11 آذار / مارس 1991) في راس لانوف في ليبيا، أعيد النقاش حول إستراتيجية العمل المغاربي المشترك، بالاعتماد على مواثيق جامعة الدول العربية ومعاهدة مراكش وبرامج عمل الاتحاد لتكون منطلقا لتطوير مشاريع التعاون والتكامل والاندماج في المجالين الاقتصادي والأمني. وتركز القرار حول (الوحدة الاقتصادية) بما فيها إقامة الصناعات

(12) صالح، المصدر السابق، ص 114.

(13) حسن حمدان العكليم: أزمة الغذاء في الوطن العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد (136)، (القاهرة 1996)، ص 10.

الاستراتيجية على الصعيد الاتحادي وقضية الدفاع المشترك وحرية إقامة الأشخاص.

ان قرارات الدورة الثالثة تميزت بقدر من الوضوح والعمق في التعامل مع القضايا المغربية المشتركة، فالاستراتيجية المغاربية سعت إلى تشكيل معادل موضوعي لمواجهة موحدة للمجموعة الاقتصادية الأوربية ولقيام (الاتحاد الأوربي) العام 1992. فأكدت العمل على تحقيق الوحدة الاقتصادية والتنمية الاقتصادية الاجتماعية المندمجة وضمان تنقل الأشخاص والخدمات والسلع ورؤوس الأموال. ولإنجاز ذلك حددت مدة زمنية لا تتجاوز العام 2000، آخذة بنظر الاعتبار درجات النمو لكل عضو فيما حصرت الأولويات – على ضوء الواقع المعاش – في العمل على تحقيق الأمن الغذائي وتنمية الموارد البشرية والاقتصادية و انتهاج سياسة مشتركة في كل الميادين[14].

ان تأكيد الدورة الثالثة على الأمن الغذائي جاء انعكاسا لتزايد الاعتماد على المصادر الخارجية والأوربية منها بخاصة وأدى ذلك إلى تفاقم حجم الانكشاف الغذائي، فيما تصاعدت نسبة المستنزف من الموارد الاقتصادية لتغطية العجز الغذائي. وفي الوقت نفسه تدهورت معدلات التبادل التجاري في غير صالح البلدان المغاربية، إذ تدنت حصة الصادرات وأصبحت غير كافية لتمويل قيمة الواردات المتعاظمة مما جعلها مضطرة إلى طلب المزيد من القروض من المصادر المختلفة. وأدى ذلك إلى مزيد من المديونية الخارجية من الحكومات والمؤسسات المالية الدولية والبيوتات المالية الخاصة، حتى بلغت المديونية الخارجية للأقطار المغاربية مجتمعة ومنذ مطلع التسعينات اكثر من (65) مليار دولار، وأصبحت تشكل نسبة

(14) مالكي، المصدر السابق، ص 188.

مهمة ومؤثرة في قيمة الناتج القومي الإجمالي[15].

أما الدورة الربعة المنعقدة في الدار البيضاء (15-16 أيلول/ سبتمبر 1991) فقد ركزت على تسمية وتوزيع مقرات المؤسسات الاتحادية!! في حين جاءت الدورة الخامسة في نواكشوط (10-11 تشرين الثاني / نوفمبر 1992) مؤكدة الاستراتيجية المغاربية للتنمية المشتركة، راصدة أربع مراحل لتحقيقها. فقد حددت نهاية العام 1992 للعمل على إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية وتنمية التبادل التجاري وإعطائه دفعة قوية. في حين حددت العام 1995 لتحقيق الوحدة الجمركية. كما حددت العام 2000 لتحقيق قيام السوق المغاربية المشتركة بعد ان يتم تحقيق الاندماج الاقتصادي ونظام واحد للأسواق وتصبح حرية تنقل الأشخاص والسلع والأموال أمرا طبيعيا ومنتظما. وفي المرحلة الأخيرة يتوج العمل بقيام (الوحدة الاقتصادية) التي تتم من خلالها سياسات وخطط التنمية الاقتصادية بين الأقطار الخمسة[16]. كما بدأ لتركيز على التنمية البشرية بما يخدم التنمية الاقتصادية. فالاهتمام بها حالة مطلوبة وملحة، وضروراتها تتبع من أهميتها في زيادة الإنتاج وخدمة الاقتصاد. ففي كتابها (الزراعة عام 2010) تشير منظمة الأغذية والزراعة الدولية (FAO) إلى انه تبين من تحليل 37 مجموعة من بيانات

(15) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1993، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت 1993)، ص 174 فما بعدها؛

علي جمال: الاقتراض الخارجي وآثاره على اقتصاديات الدول المغاربية خلال الثمانينات، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد(1)، (باتنة 1994)، ص 35 ـ 37؛

مصطفى عبدالله خشيم: مأزق المديونية الخارجية لدول المغرب العربي، مجلة قار يونس العلمية، العدد (3-4)، (بنغازي 1991)، ص 35.

(16) مالكي، المصدر السابق، ص 189.

المزارع في البلدان النامية، أن المزارعين الذين اكملوا السنوات الأربع من التعليم يحققون إنتاجية أعلى تزيد بنسبة 7, 8 % في المتوسط. وفي بحث آخر لوحظ وجود علاقة طردية قوية بين تعليم المزارعين وإنتاجية القمح، فالمزارعون الذين تلقوا تعليما لست سنوات أو اكثر حصلوا على إنتاجية قمح من أراضيهم – مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة – تزيد بأكثر من 25% على أولئك الذين لم يحصلوا على أي تعلم أو تعليم قليل[17].

ان الواقع المغاربي يكشف حجم المشكلة الغذائية المستمدة من خلال التأشير على المبالغ السنوية المستنزفة، ويتضح على ضوئها حجم التبعية الغذائية للأقطار المغاربية. فالفجوة الغذائية استنزفت مبالغ كبيرة من موازنات الدول المغاربية بلغت 4, 5 مليار دولار سنويا[18]. وقاد تزايد الاعتماد على الخارج لسد الفجوة الغذائية إلى زيادة الاقتراض من الخارج (عدا ليبيا) واثر ذلك في تصاعد المديونية المغاربية، فيما بلغت خدمة الديون (أقساط + فوائد) نحو 3, 2 مليار دولار سنويا وأصبحت تشكل نسبة كبيرة من الناتج القومي الإجمالي، وهذا ما دفع إلى تنامي العجز والاقتراض من المؤسسات المالية والتكتلات الاقتصادية لتمويل المستوردات الغذائية[19].

ظلت أقطار المغرب العربي بوضعها التنموي تعاني عجزا غذائيا خطيرا، لأنها تستهلك من الغذاء اكثر مما تنتج، وما زالت شرائح واسعة من السكان، ومن

(17) وزان، المصدر السابق، ص 256، وللمزيد من التفاصيل انظر:
جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، التقرير الاقتصادي الموحد لعام 1998، صفحات متعددة.

(18)L'Etat du monde 1993-1994, Paris: la De'cour erte, [S.d].

(19) احمد جاجان الجميلي: الأبعاد الجغرافية السياسية لمشكلة الأمن الغذائي في دول اتحاد المغرب العربي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ـ جامعة الموصل، (الموصل 1997)، ص 243.

الأطفال بخاصة تعاني نقصا في كمية (الراتب الغذائي) وخللا في توازنه وفي نوعية عناصره. وتختلف نسبة الاكتفاء الذاتي من قطر إلى آخر، من المجموعات السلعية الغذائية الرئيسة كالحبوب (القمح خاصة) والسكر والزيوت واللحوم واللبن السائل. ففي مجال الحبوب لا يصل الاكتفاء الذاتي إلى 38, 44% في المغرب، وفي الجزائر 19, 19% خلال العام 1993[20].

وجاءت الدورة السادسة (قمة تونس نيسان 1994) لتتمخض عن (11) اتفاقية اقتصادية لتعزيز التعاون بين الاتحاد المغاربي، وأبرزها إقامة منطقة للتبادل الحر[21].

وعلى الرغم من مجمل هذا الواقع الاقتصادي الزراعي، وعلى الرغم من مرور اكثر من خمس سنوات (شباط / فبراير 1989 – نيسان / أبريل 1994) لم تأخذ الاتفاقيات الاتحادية المغاربية (36 اتفاقية) طريقها نحو التنفيذ مثلما كان مقررا لها، وبقيت العلاقات البينية ضعيفة في مجال التبادل التجاري والاقتصاد بعامة. فقد ظلت المبادلات البينية لا تتجاوز 5, 1% مثلما كانت عليه العام 1985 من مجموع صادرات كل من تونس والجزائر والمغرب، وعلى 2, 1% من حجم الواردات، ولم تبلغ اكثر من 5 % من مجموع المبادلات التجارية البينية على الرغم من الاتفاقيات القطاعية المبرمة بين أقطار الاتحاد[22]، وعليه، فأن حجم المبادلات

(20) انظر تفاصيل تناقص (الراتب الغذائي) للفرد في الوطن العربي ولبعض الأقطار في المغرب العربي من السلع الاستراتيجية والحبوب واللحوم بخاصة، عند:

وزان، المصدر السابق، ص 34 ـ 35، 289 ـ 290، 375.

(21) صلاح سالم: قمة تونس وقراءة في أداء الاتحاد المغاربي، مجلة السياسة الدولية، العدد (117)، (القاهرة 1994)، ص 302.

(22) مالكي، المصدر السابق، ص 191.

البينية – على الرغم من التحسن النسبي – يبقى ضعيفا جدا ودون الطموحات التي أفرزتها القمم المغاربية، ودون المستوى بكثير إذا ما قورنت بحجم المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوربي حيث تتجاوز 50 % . ويمكن القول، ان العلاقات الاقتصادية والتجارية بين أقطار اتحاد المغرب العربي لم ترق إلى أدنى التنظيمات في سبيل التكامل والوحدة الاقتصادية ولم تصل حتى إلى مستوى منطقة التفضيل الجمركي[23].

عوائق التقارب المغاربي

إن أهم عوائق التقارب الحقيقي والتعاون الفعلي على طريق التكامل والاتحاد المغاربي، تتمثل بمشكلات السيادة الوطنية على بعض المناطق، وقد كانت هذه المشكلات من آثار المرحلة الاستعمارية التي هيمنت على أقطار المغرب العربي إبان الاستعمار الفرنسي والإيطالي والأسباني. وجاء (ملف الصحراء الغربية) منذ عام 1975، والموقف من جبهة البول ليساريو ليدخل أقطار المغرب العربي في دائرة الصراعات المعلنة والخفية قرابة ربع قرن. وإذا كانت مشكلات السيادة الوطنية قد خف تأثيرها بشكل أو بآخر وحتى (ملف الصحراء) بعد أن دخل أروقة الأمم المتحدة لإجراء الاستفتاء منذ اكثر من سنتين وما زال الأمر معلقا بذلك، فأن قضية السيادة الوطنية، وما انضاف إليها من ظهور الحركات الأصولية في الجزائر منذ العام 1992، واتهام الجزائر للمغرب بدعم بعض فصائلها، قد حال دون التقارب منذ نهاية العام 1994، وبدأت تأثيرات (الأزمة الجزائرية) تنعكس على

(23)عبدالعزيز شرابي: فرص تجسيد اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (10)، (قسنطينة 1998) ص 35.

العلاقات البينية وتوترت العلاقة بين اكبر الأقطار في اتحاد المغرب العربي وهي الجزائر والمغرب. وجاء الحصار المفروض على ليبيا منذ العام 1992، وما تمخض عنه من موقف ليبي محتج على المواقف المغربية التي أيدت الحصار وخرجت عن معاهدة اتحاد المغرب العربي (المادة 3، 15)، ليدق أسفين التباعد بين الأقطار المغاربية ويصيب اتحاد المغرب العربي بالشلل التام منذ مطلع العام 1995 وحتى الآن. وعليه، فقد تحكم الواقع السياسي بالواقع الاقتصادي المغاربي وترك تأثيراته العميقة في المبادلات الاقتصادية البينية (لكن اطراد هذه المبادلات واستمرارها لا ينبغي أن يتبع خط العلاقات السياسية)[24]. ولم يقف الأمر عند ذلك، فهناك مشكلات اقتصادية على صعيد الهيكلة والتنظيم والإنتاج، وهناك تخلف في الهياكل التسويقية والإنتاجية وعدم كفاءتها، فضلاً عن ضعف مرافق النقل والاتصالات وارتفاع تكاليفها، إلى جانب النقص في المعلومات التجارية، واختلاف النظم التجارية والسياسات المالية والنقدية، وعدم تنسيق التعريفات الجمركية وتوحيدها، وعدم قابلية عملات أقطار المغرب العربي على التبادل فيما بينها إلا عبر عملة أجنبية[25]. وفضلا عن ذلك، هيمنة القوى الاجتماعية / الاقتصادية ذات الميول والاتجاهات القطرية، التي تدفع – انطلاقا من مصالحها وأنانيتها الضيقة – بالاتجاه المضاد للعمل الاتحادي. وكل ذلك يشكل عوائق فاعلة داخلية أمام تيسير وتنمية التبادل التجاري والتقارب البيني على طريق التكامل الحقيقي وصولا إلى الاتحاد وتثبيت ركائزه.

(24) مصطفى الفيلالي: المغرب العربي الكبير، نداء المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت 1989)، ص 89.

(25) شرابي، المصدر السابق، ص 36، الجميلي؛ المصدر السابق، ص 276 ـ 279.

الواقع الاقتصادي والاجتماعي في المغرب العربي بعد جمود الاتحاد المغاربي :

لعل ابرز ما يتعلق بالواقع الاقتصادي والاجتماعي لأقطار المغرب العربي، هو استمرار عدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الاستراتيجية (الحبوب بخاصة)، وتنامي حجم الفجوة الغذائية، وانكشاف أقطار المغرب العربي على الخارج، وما يصاحب ذلك من تبعية للأسواق الخارجية والوقوع تحت ضغوطها، فضلا عن ما يترتب عليها من مشكلات اجتماعية على الصعيد الداخلي في ضوء تنامي الحجم السكاني وزيادة المتطلبات.

ان أقطار المغرب العربي تعد من اكثر الأقطار العربية اعتمادا على الخارج في توفير الغذاء، ويشير البعض إلى أن الدول تكون في حالة تبعية إذا كانت استيراداتها الغذائية اكثر من 30 % وتكون ضمن منطقة الاستقلال الغذائي أو عدم التبعية إذا قلت نسبة ما تحصل عليه من غذاء عن 15%. ولما كانت أقطار المغرب العربي تعتمد على الخارج بنسبة 60 % في المحاصيل الاستراتيجية، فهذا يعني وقوعها في اسر التبعية ومخاطرها[26].

وفي الوقت نفسه بلغت المديونية الخارجية لأقطار المغرب العربي 277, 67

(26) من اجل المزيد من التفاصيل عن هذه الظاهرة وما يتعلق بأقطار المغرب العربي، انظر:

Marin. G. Weinbauw: Food Development and politics in the middle East, West view press, (Baulde 1982),p. 180;

خلاف خلف خلاف: آليات التبعية والتنمية العربية المستقلة، مجلة شؤون عربية، العدد (78)، (القاهرة 1993)، ص 133؛

جمال: المصدر السابق، ص 35 ـ 37؛

صندوق النقد العربي، النقد الاقتصادي العربي 1994، ص 322، 335؛

سعد حسين فتح الله: التنمية المستقلة، المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت 1995)، ص 207.

مليار دولار، وتركت تأثيراتها ونسبتها في الناتج القومي الإجمالي بلغت في تونس 7, 50 % ، وفي الجزائر 73% ، وفي المغرب 1, 59 % ، وفي موريتانيا 6, 220% ، وصنفت ديونا متفاقمة[27]. وفضلا عن ذلك، تزايد الحجم السكاني لأقطار المغرب العربي، إذ وصل كما تشير الإحصائيات الرسمية للعام 2000 إلى 527, 75 مليون نسمة موزعة على الشكل التالي، تونس 333, 9 مليون نسمة، الجزائر 809, 29 مليون نسمة، ليبيا 171, 5 مليون نسمة، المغرب 783, 28 مليون نسمة، موريتانية 431, 2 مليون نسمة[28]. إن هذا الحجم السكاني المتنامي بنسبة 6, 2 – 3 % سنويا سوف يزيد من تأزم الواقع الاقتصادي العاجز عن تلبية متطلبات الواقع الاجتماعي، ويدفع ذلك إلى تنامي المشكلات الاقتصادية ومخرجاتها الاجتماعية، إذا ما عرفنا أيضا ان الإحصائيات الجديدة أكدت أرقاما مخيفة عن (الفقر البشري) في كل من موريتانيا والمغرب والجزائر، وأشارت إلى ان نسبتها تتجاوز في الأقطار الثلاثة 40 % و 2, 40 % و 1, 27 % على التوالي[29]. فضلا عن عوائق أخرى تتعلق باختلاف أولويات كل قطر، واختلاف الأنظمة السياسية واتجاهاتها الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأزمة الديمقراطية والأقليات الاثنية وغيرها، وكل ذلك يدفع إلى ضرورة العمل المشترك على طريق التكامل والاندماج لتجاوز الواقع القائم بالعودة إلى تفعيل آليات العمل الاتحادي من جديد ورسم (استراتيجية للغد) بما يخدم حاضر الأجيال ومستقبلها.

(27) البنك الدولي، التمويل العالمي للتنمية، المجلد الثاني، جداول الدول، العام 1998، صفحات متعددة؛ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد، العام 1998، صفحات متعددة.

(28)Human Development Report 2000, (UNDP), many pages.

(29) مجلة المستقبل العربي، تقرير التنمية البشرية، العدد (217) ، (بيروت 1997) جدول رقم (5) ، ص 189.

Abstract

The Arab Maghrib and the Necessity For Regional Gathering

Dr. Mohammed Ali Dahish (*)

The Arab Maghrib owns all those geographical, historical, national, religious and economical features (elements) that lead to the unity.

This necessity of this union today is imposed by the internal and external crises which the states of Maghrib suffer from; such as the crises of food especially strategic articles, the crises of borders, the question of Sahra, external (foreign) indebts, and the impressions of international economic unification. Therefor, the union of these states becomes a necessity nowadays.

(*) College of Arts / University of Mosul.